

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المُساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع، أن أقدم لكم النتائج المالية وتقرير المدققين للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وتأتي هذه النتائج انعكاساً لإستراتيجيتنا الطموحة كأول بنك إسلامي في السلطنة، إضافة إلى شغفنا نحو القيام بأعمالنا بشكل ريادي.

وبفضل من الله فإن أكثر الإنجازات تميزاً خلال العام كان تحقيقنا لرقم قياسي لصافي الأرباح والتي فاقت توقعات السوق، علاوة على حصولنا على لقب "أفضل بنك إسلامي في الخدمات المصرفية للأفراد" للمرة الرابعة على التوالي، إضافة إلى حصولنا على الجائزة المرموقة "أسرع بنك إسلامي في السلطنة" وذلك في حفل توزيع جوائز مصرفي الشرق الأوسط لعام ٢٠١٨.

ولاشك بأن هذه الإنجازات هي انعكاس لموقعنا الريادي كأكبر وأسرع بنك إسلامي متكامل في السلطنة. وخلال هذا التقرير، يسرني أن أسلط الضوء على النمو الذي حققناه خلال العام الماضي ٢٠١٨ فيما يتعلق بتحقيق استراتيجيتنا الطموحة، وعرض خططنا للعام القادم ٢٠١٩ وما يليه.

لقد شهدت الأنشطة الإقتصادية وتيرة متسارعة من النمو خلال العام ٢٠١٨، والتي بدورها ساهمت في تحسين بيئة الأعمال. كما ساهم تحسن أسعار النفط مصحوباً بالطلب المحلي في تحفيز وتعزيز الأنشطة غير النفطية. ونتيجة لذلك، فإن القطاع المالي، وعلى وجه الخصوص القطاع المصرفي الإسلامي، شهد نمواً متواصلاً.

وإننا لنؤمن بأن هذا النمو الواضح والمستمر يُظهر جلياً أهمية قطاع الصيرفة الإسلامية وما ينتظره من فرص واعدة للنمو والازدهار على الرغم من التحديات المختلفة، إذ كانت السنة الماضية محفزة لقطاع الصيرفة الإسلامية وذلك نظراً للنمو المتواصل الذي حققه خلال الفترة الماضية.

وقد قدم البنك نتائجاً إيجابية خلال السنة أعوام الماضية، وذلك نتيجة لتمييز أعماله بالجودة العالية في مختلف مجالات أنشطته التجارية إضافة إلى التحسن الملحوظ في فعالية التكلفة والذي لم يثمر في تحقيق أرقام قياسية في صافي الأرباح فحسب وإنما كذلك في تحقيق نمو في الأعمال التجارية.

كما صاحب الأداء التشغيلي القوي مستوى عالياً من الإيرادات نتيجة لنمو الأصول المالية وزيادة هامش الربح، إضافة إلى سياستنا المتمركزة حول تلبية احتياجات العميل وتحقيق رضاه.

وقد جاء هذا النمو تحصيلاً لاستراتيجيتنا ٢٠٢٠ والتي تتميز بالطموح والتقدمية، وإمكانياتنا للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية التي اتسمت بالتنافسية العالية. علاوة على تركيزنا المستمر لتوفير تجربة مصرفية غير مسبقة لعملائنا، وحرصنا في الإلتزام بالمبادئ الأساسية التي تشكل هوية مؤسستنا الريادية.

وقد واصل البنك تركيزه خلال العام على تنمية الميزانية العمومية، وتنويع مصادر الدخل، والتحكم في المصاريف، وتحسين الهوامش الربحية وتعزيز قائمة المنتجات المبتكرة فضلاً عن توسيع قاعدة الزبائن. وقد جاء ذلك تماشياً مع إصرارنا وطموحنا لكتابة فصول أخرى من النجاح لأول بنك إسلامي في السلطنة.

وسوف نستمر في تقديم نموذج أعمال قوي ومرن، مبني على استراتيجية تهدف إلى تحقيق أداء مالي قوي من خلال نهج يتركز على العملاء واحتياجاتهم، والمحافظة على قاعدة التزامات مستقرة، وتعزيز ثقافة التميز في خدمة عملائنا، إضافة إلى الالتزام بمنهج رصين حول إدارة المخاطر، وتوظيف كفاءات ذات مهنية عالية.

الأداء المالي

لقد استطعنا بفضل الله خلال العام الماضي من تحقيق معدلات نمو جيدة في أغلب المؤشرات المالية. حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ٢٥% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لتصل إلى ٨٧٢ مليون ريال عماني، كما شهدت محفظة التمويل نمواً بنسبة ٢٤% لتصل إلى ٧٠٣ مليون ريال عُماني بينما وصل إجمالي ودائع الزبائن إلى ٧١٢ مليون ريال عُماني محققاً نمواً بنسبة ٣٥%. وعلاوة على ذلك، فقد نمت حقوق المساهمين بنسبة ٥% لتصل إلى ١٣٧ مليون ريال عماني. كما حققنا صافي أرباح بمعدل ٧,٥ مليون ريال عماني وذلك بنهاية العام ٢٠١٨ محققاً نمواً في صافي الأرباح بنسبة ٩٨% على أساس سنوي، وذلك مقارنة بالفترة المالية من السنة الماضية حيث بلغ صافي الأرباح ٣,٨ مليون ريال عماني.

كما جاء أداءنا التشغيلي معززاً بتحقيق نسبة نمو كبيرة في أصول البنك، والعائدات، والتحكم في المصاريف، إضافة إلى التحسن الملحوظ في تكلفة المخاطر. كما واصل قسمي المعاملات المصرفية للأفراد والمعاملات المصرفية للشركات أدائهما القوي خلال العام الماضي ٢٠١٨ الأمر الذي ساهم في تعزيز الإيرادات التشغيلية بحيث وصلت ٢٧ مليون ريال عماني وذلك بنسبة نمو بلغت ٢١% مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١٧.

وعلى الرغم من التحديات، حافظ البنك على قوة ميزانيته نظراً لجودة أصوله ونسب رأس المال التي تتمتع بالاستقرار والثبات.

خططنا المستقبلية

بالرغم من أن الاقتصاد المحلي بدأ العام بشكل جيد، وذلك مع ارتفاع قيمة الأسهم وأسعار النفط، إلا أن توقعات النمو من قبل البنك الدولي للعام ٢٠١٩ جاءت متواضعة.

وقد شهد اقتصاد دول الخليج انتعاشاً جيداً خلال العام المنصرم ٢٠١٨ وذلك عقب النمو الاقتصادي البطيء خلال العام ٢٠١٧. ولذا فإن تطلعاتنا للعام ٢٠١٩ تتسم بالتفاؤل الممزوج بالحذر، وذلك مع توقعات ارتفاع عائدات النفط لدول الخليج، وارتفاع مستوى الأنشطة غير النفطية المدعومة من قبل مصروفات الحكومة.

ومن المتوقع أن تسجل اقتصاديات دول الخليج نموًا اقتصاديًا مدعوماً بتخفيف سياسة الضبط المالي، وإصلاحات وتحسين البنية التحتية لتعزيز قطاع الأنشطة غير النفطية. كما يتوقع أن يساهم الاستهلاك الخاص والاستثمار في تعزيز النمو في المنطقة. لذا فإنه يتوقع أن تشهد اقتصاديات دول الخليج نموًا بنسبة ٢,٥% خلال العام الحالي ٢٠١٩. لقد سجل الاقتصاد المحلي خلال العام الماضي نتائجًا إيجابية، الأمر الذي هباً دخول السلطنة للعام ٢٠١٩ بتفاؤل أكبر وقدم أكثر رسوخاً، حيث أنه من المتوقع أن يصل نسبة النمو إلى ٣% وذلك وفقاً للميزانية التي أعلنت عنها وزارة المالية. كما يرجح أن تصل نسبة نمو محفظة الائتمان في القطاع البنكي من ٦% إلى ٧%، في الوقت الذي ستظل البيئة التشغيلية تواجه تحديات وذلك نظراً لسياسة ضبط الأوضاع في ظل زيادة ثقل الدين العام على النمو الاقتصادي.

وقد ساهمت المبادرات الحكومية لتنويع مصادر الدخل، وتطلعها لمواكبة ودخول الأسواق العالمية، وتعديل القوانين في تخفيف الضغوط على السيولة المحلية. ومع ذلك، يبقى ارتفاع تكاليف التمويل كتحدٍ أساسي للقطاع بأكمله. كما ستستمر سياسة الإدارة المالية الحكومية للسلطنة خلال العام ٢٠١٩ حيث يتم الحفاظ على العجز في الميزانية على النحو المُخطط له. وقد تم وضع الميزانية بناءً على سعر متواضع للنفط بما يعادل ٥٨ دولار للبرميل في حين أنه من المتوقع أن يصل إلى ٦٥ دولار للبرميل. وسيستمر سوق النفط في مواجهة تقلبات إرتفاع وإنخفاض الأسعار عن السعر المتوقع له، كما وسيستمر خفض أوبك لإنتاج النفط للتقليل من العرض المفرط للنفط. وبالرغم من أننا نتوقع أن يضل سعر النفط في متوسط السعر الذي تم بناء الميزانية عليه، إلا أن الحكومة ستستمر في ترشيد الإنفاق والتركيز على زيادة العائدات غير النفطية والتحكم في الإنفاق العام.

ورغم استمرار التحديات الاقتصادية الناجمة من العوامل الجيواقتصادية، إلا أنه من الممكن تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي وذلك نظراً لتسريع الحكومة للإجراءات الإصلاحية والإنفاق على المشاريع التنموية. ومع ذلك، فإن أسعار النفط المتدنية قد تسهم في إبطاء وتيرة النمو.

ونظراً للدور المرتقب أن يلعبه القطاع الخاص في تشكيل رأس المال، فإن توجه الحكومة لن يقتصر على تحسين البيئة الاستثمارية والترويج لتعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والعام وإنما سيتعدى ذلك ليشمل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تخصيص جزء من المشاريع ليتم تنفيذها من قبل هذا القطاع، إضافة إلى ضمان تنفيذ مبادرات البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي "تنفيذ".

وفي ظل الوضع المالي الإيجابي والمبادرات الحكومية الرامية نحو تعزيز الاقتصاد، فإنه من المتوقع أن يزداد معدل الطلب على الائتمان خلال الفترة المقبلة. ولا تزال التطلعات خلال العام ٢٠١٩ إيجابية وذلك مع توقعات نمو

مجموعة من القطاعات التي تشمل: قطاع التصنيع، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والتعدين، والثروة السمكية، والتجارة.

وسيوصل القطاع المصرفي استفادته من المزايا التنافسية وسيوصل البحث عن فرص النمو في الوقت الذي سيعمل على ضمان المحافظة على الكفاءة والتركيز على تحقيق مصالح المساهمين.

وفي ظل وجود نموذج أعمال مرن وذو قواعد ثابتة، ومبادئ راسخة واستراتيجية مُحكمة، فإننا سنواصل خلال العام الجاري ٢٠١٩ التركيز على تطوير كفاءاتنا وإمكانياتنا وتحقيق المزيد من التعاضد في أعمالنا التجارية، وكذلك تنويع قاعدة عملائنا من حيث الخدمات والمنتجات التي نقدمها. كما سنواصل تطوير قنوات توزيع خدماتنا ومنتجاتنا من حيث توظيف أحدث الحلول الرقمية وتطوير الكفاءات البشرية لتحقيق النمو المرتقب.

نحن على ثقة تامة بأن البنك في المسار الصحيح للاستفادة من الفرص المستقبلية، ودعم النمو المستدام، ومواصلة تحقيق أعلى قيمة ممكنة لشركاننا.

شُكرنا وتقديرنا

وفي الختام، أودّ، وبالنسبة عن مؤسسي البنك ومجلس إدارته وإدارته التنفيذية وموظفيه، أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم—حفظه الله ورعاه— على رؤيته الثاقبة وقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة الموجهة نحو تقدم السلطنة وقطاع الصيرفة. كما أتقدم بشكر خاص إلى البنك المركزيّ العُماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهميننا وزبائننا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا ونحن نمضي في رحلتنا للحفاظ على المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك، باعتباره أكبر بنك إسلامي متكامل في السلطنة. متطلعاً ليكون العام ٢٠١٩ فصلاً آخر في قصة نجاح بنك نزوى.



أمجد بن محمد البوسعيدي
رئيس مجلس الإدارة